من ذهب ومجراه على الدر والياقوت » . قال الرافعي هذا فزعم صاحبنا أن الرافعي لا يتشكك في أن النهر الذي حافتاه من ذهب ومجراه على الدر والياقوت « أجل » من النهر الذي حافتاه من العشب الأخضر ومجراه على الرمل والطين . ولا ندري كيف استباح أن ينسب إلى الرافعي كلاماً لم يقله ومعنى لم يقصده ، وهو على أي حال فيه بعد حتى عن الواقع . فالنهر لا تكون حافتاه دائماً من العشب الأخضر ، ولو كانتا فإن الرافعي لم يذكرهما بشبههما ، ولو ذكرهما ما كان ذلك حكماً منه للذهب بأنه أجل من العشب لأن المقام ليس مقام تمثيل للجمال ولكن مقام تمثيل للخلود والاطراد . وليس هناك من شك ، حتى عند مثل سيد قطب فيما نظن ، في أن الذهب أمكن في الخلود والاطراد من العشب ، بل ولا في أن العشب إنما يضرب به المثل في التغير والزوال لا في الاطراد والخلود ، مهما كان حظه من الجمال . فماذا يقول الانسان فيمن يتصدى لنقد أديب أيا كان ، بله مثل الرافعي في أدبه ، فيقرأ له ولا يفهم عنه ، أو يفهم ولكن غير ما يريد أو عكس ما يريد مع وضوح اللفظ ووجود النص ، ويتقول على الأديب غير ما قال ، ويتجنى عليه غير ما يقصد ، ثم يسرف عليه ويطيل فيه القلم واللسان ، فاذا ما نبه إلى غلطه مضى في التجني والتجرم وزعم أن زلة الأديب المنقود زلة بألف ، ككذبة الذي يقول إنه رأى أسدا يسير في شوارع القاهرة؟! ماذا يقول الانسان في ناقد كهذا جديد أو قديم ؟ وما ذا يظن في إنسان كهذا ؟

إن الرافعي هو المسكين لا شوبنهور !

محمد احمد الغمراوي


اقرؤا الرواية الخالدة

﴿ هكذا أغنى ﴾

للشاعر الفذ محمود حسن إسماعيل

صدر حديثاً . ويقع في ٢٥٠ صفحة من الورق الصقيل
المزود بالشكل والتهاويل الفنية الرائعة
يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، ومكتبة النهضة
المصرية وسائر المكاتب الشهيرة بمصر
ومن صاحبه بإدارة الشؤون العامة بوزارة المعارف

ثمن النسخة الواحدة ١٠ ص


# تيسير قواعد الاعراب

## لأستاذ فاضل

— ٢ —

ولا بد من تقدير الاعراب في الجمل أيضاً ، لأنه قد يعطف على الجملة اسم مفرد يراعى فيه تقدير إعرابها ، فيجب من أجل هذا تقدير الاعراب فيها ، ومن ذلك قول الشاعر :

يا رُبَّ بَيضاءَ من العَواهِجِ أمِّ صبيٍّ قد حَبَا أو دارِجِ

ومنه قوله تعالى : ( يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي )

فاذا قلنا — زيد يحسن — فزيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة يحسن خبر المبتدأ مرفوعة بضمة مقدرة. وهكذا كل الجمل التي تقع خبراً عن مبتدإ أو حالا أو صفة أو نحو ذلك؛ أما الجمل التي لا تقع هذا الموقع فلا يقدر إعراب فيها

وقد ثبت من هذا كله أن ألفاظ العربية كلها معربة ، ومن الواجب أن ينقل الاعراب بعد هذا إلى اصطلاح غير الاصطلاح المعروف له ، لأن إصطلاحهم في الاعراب أنه عبارة عن تغير أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، والاعراب على هذا لا بد له من عامل يقتضيه ، فاذا لم يكن هناك عامل لم يكن هناك إعراب ، ولهذا كانت الحروف وبعض الأفعال عندهم غير معربة . وقد ذهب بعض من النحويين إلى إعراب فعل الأمر فلم يكن له بد من تكلف عامل في إعرابه لأنه لا يوجد إعراب لا عامل له ، والكوفيون هم الذين ذهبوا إلى إعراب فعل الأمر ، وهو عندهم مجزوم بلام أمر مقدرة ، لأنه في رأيهم مقتطع من المضارع ، فأصل — قُمْ — مثلا — لِتَقُمْ — حذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة وهو التاء ، وقد قال صاحب المغني : وبقولهم أقول ، لأن الأمر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهي وقد دل عليه بالحرف

أما الاعراب في الاصطلاح الذي ننقله إليه فهو عبارة عن تغير أواخر أجزاء الكلام على حسب ما جاء عن أهل اللغة ، فلا يلزم في الاعراب على هذا الاصطلاح أن يكون معه عامل مقتض

له ، ولهذا يجيء عندنا فى الحروف والأفعال التى يرى القوم أنها مبنية لا معربة ، وهذا الاصطلاح يغنينا عما تكلفوه من العوامل فى بعض المواضع التى جاء الاعراب فيها بدون عامل ، كالمبتدأ الذى يتكلفون له عاملاً يسمونه الابتداء ، وكالمضارع الذى يتكلفون فى رفعه عاملا يسمونه التجرد من الناصب والجازم

على أن هناك ما هو أهم من هذا فى ترجيح اصطلاحنا فى الاعراب على اصطلاحهم وما يثبت به أن هذا هو معنى الاعراب فى اللغات المعربة ، لأن اللغات غير المعربة هى التى تنتهى أواخر كلماتها بالسكون دائماً ولا فرق فى ذلك بين أسمائها وأفعالها وحروفها ، وهذا كما نراه فى لغاتنا العامية وغيرها من اللغات التى لا إعراب فيها ، أما اللغات المعربة فهي التى لا تلزم أواخر كلماتها هذه الحالة من السكون ، بل يتغير آخرها من ضم إلى فتح إلى كسر إلى سكون على حسب ما جاء عن أهلها ، فيجب أن يكون الاعراب فيها بهذا المعنى فلا يختص به نوع من ألفاظها ، ويكون عاماً في كلماتها كلها ، ويشمل في ذلك أسماءها وأفعالها وحروفها

وقد ذكرنا أن الكوفيين يذهبون فى فعل الأمر إلى أنه معرب لا مبنى ، وهذا يدل على أن مسألة الاعراب والبناء مسألة تقديرية ، وأنه لا شيء فى أن نذهب فيها ذلك المذهب الذى يتفق مع تلك الغاية التى نريدها وزادة المعارف من تسهيل قواعد الاعراب ، وقد جاء عملنا فيها أتم من عمل جماعتها وأعم إصلاحاً منه ، وأقرب إلى الغاية التى نريدها ، كما جاء دليلا على أنها كانت مخطئة حينما تناست رجال الأزهر فى هذا العمل الذى ألفت من أجله هذه الجماعة ولم تضم إليها من الشيوخ الأزهريين من يهمه أمر هذه اللغة كما تهمها

### العلامات الأصلية والفرعية للإعراب

ترى الجماعة فى هذا أن تجعل كلا من هذه العلامات أصلاً فى بابه ، وأن يقسم الاسم المعرب إلى الأقسام الآتية :

١ — اسم تظهر فيه الحركات الثلاث وهو أكثر الأسماء

٢ — اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها وهو الأسماء الخمسة

٣ — اسم تظهر فيه حركتا الضم والفتح وهو الممنوع من التنوين

٤ — اسم تظهر فيه حركتا الضم والكسر وهو الجمع بالألف والتاء

٥ — اسم تظهر فيه حركة الفتح وحدها وهو الاسم المنقوص

٦ — اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون وهو المثنى

٧ — اسم تظهر فيه واو ونون أو ياء ونون وهو المجموع بهما

ويستغنى بهذا عند الجماعة عن الاعراب التقديرى ، وعن القول بنيابة علامة عن علامة

وقد عرفت أنه لا يمكن الاستغناء عن الاعراب التقديرى ، فلا نعيد ذلك هنا ، وكذلك لا يمكن الاستغناء عن القول بنيابة علامة عن علامة ، لأن اسم الضم كالمرادف لاسم الرفع وكذلك الفتح مع النصب ، والكسر مع الخفض أو الجر ؛ فإذا حصل رفع بغير الضم أو نصب بغير الفتح أو خفض بغير الكسر كان الأقرب إلى الفهم فى ذلك أن يجعل بطريق النيابة ، فيكون ما ذهبت إليه الجماعة فيه تعسيراً لا تيسيراً ، وليس هناك ما يدعو إلى ارتكابه من اختصار فى الاعراب أو نحوه ، بل الأبواب هى الأبواب بحالها ، والعلامات هى العلامات بدون تغيير فيها ، اللهم إلا ذلك التغيير الذى لا طائل تحته

فيجب أن تبقى علامات الاعراب على حالها ، وأن تكون علاماتها الأصلية هى الضم فى الرفع ، والفتح فى النصب ، والكسر فى الخفض ، والسكون فى الجزم ، وأن تكون علاماتها الفرعية كما هى بدون زيادة أو نقص فيها إلا علامة واحدة نرى زيادتها فى باب النداء ، لأن المنادى فيه إذا كان مفرداً ينصب بالضم وما ينوب عنه من الألف والنون أو الواو والنون ، فتكون الضمة فى ذلك نيابة عن الفتحة ، وقد نابت الكسرة عن الفتحة فى جمع المؤنث السالم ، ونابت الفتحة عن الكسرة فى الاسم الذى لا ينصرف ، فلا شيء فى أن تجعل الضمة وما ينوب عنها نائبة عن الفتحة فى المنادى إذا كان مفرداً

فيقال في إعراب — يا أحمد — أحمد منادى منصوب بالضمة نيابة عن الفتحة ، وفى إعراب — يا زيدان — زيدان منادى منصوب بالألف النائبة عن الضمة نيابة عن الفتحة ، وفى إعراب — يا زيدون — زيدون منادى منصوب بالواو النائبة عن الضمة نيابة عن الفتحة ، وفى إعراب — يا سيبويه —